آفاق

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

Tuesday -15 February 2011 - Issue 15085 | www.14october.com | الثلاثاء - 15 فبراير 2011 - العدد 15085

أكثر من مجرد قرصنة

يتمركز قبالة شواطئ القرن الأفريقي حالياً أسطول بحري دولي مكون من 25 سفينة حربية، تشارك فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وتركيا والهند، ويقوم بدوريات في المياه الخطرة قبالة خليج عدن، بهدف مواجهة القراصنة الصوماليين الذين قاموا في العام الماضي بمهاجمة 111 سفينة تجارية، تمكنوا من اختطاف 42 منها.

وللأسف، ليست القرصنة أشد الكوارث التي تواجهها الصومال، فهي ونتيجة للحرب الأهلية المتواصلة منذ 18 سنة، تعاني من أزمة إنسانية حادة، وأصبحت ملاذا للقوى المتطرفة الخارجة عن القانون التي تسعى إلى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية وتنظيم عمليات إرهابية.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت الاضطلاع بقيادة القوة البحرية الدولية لمكافحة القرصنة، إلا انه ينبغي عليها أولا دراسة تجارب تدخلها العسكري الفاشلة السابقة في الصومال، قبل أن تقوم بنشر أي قوات على الأرض. وينبغي عليها وبدلا عن ذلك العمل على إيجاد حل للمأزق الصومالي من خلال إشراك الصوماليين في إيجاد الحلول، وتعزيز قدرات المعتدلين داخل الفصائل المتنافسة من أجل السيطرة على العاصمة مقديشو، ودعم الحكومة الصومالية في المناطق الأكثر استقرارا.

القرصنة

على الرغم من وجود القوات البحرية الدولية في خليج عدن، إلا أن معدل هجمات القراصنة ازداد بشكل كبير خلال العام 2009، إذ أسفرت عن نجاح 29 عملية اختطاف للسفن من بين 114 مهاجمة، وإذا واصل القراصنة هجماتهم بالوتيرة نفسها، فإن عدد الهجمات سيتضاعف، وسترتفع عمليات الاختطاف الناجحة إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه في السنة الماضية. وعلى الرغم من قلة الأخبار التي كانت تتحدث عن هجمات القراصنة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2009، إلا أن القراصنة أنفسهم لم يختفوا، بل توجهوا جنوباً، وبعيداً عن خليج عدن حيث تتمركز القوة البحرية الدولية، كما اتجهوا نحو أعالي البحار أيضا. ولم تستطع القوة الدولية السيطرة عليهم نتيجة لانتشارهم على نطاق واسع، ولقلة عدد السفن التي تقوم بدوريات في منطقة كبيرة جداً.

لقد كان قرار بعض الدول الأكثر قوة في العالم لمواجهة عمليات القرصنة بدلا من دفع الفدية خطوة أولى في الاتجاه الصحيح، لكن القوة الحالية لا تعد حلا طويل الأمد، وقبل كل ذلك، القوة المكونة تقريباً من 25 سفينة ليست كافية لحماية الملاحة في كافة أنحاء خليج عدن ومنطقة الشمال الغربي من المحيط الهندي، وبالتالي لا تستطيع ردع القراصنة بشكل كامل. وحتى لو قرر المجتمع الدولي زيادة حجم هذه القوة ووسع نطاق عملها ليشمل الشاطئ الجنوبي للصومال وكذلك أعالي البحار، فالمرجح أن القراصنة تكيفوا مع وجود القوى الدولية الحالية.

ثمة العديد من البدائل والخيارات السياسية التي يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع التهديد الذي تشكله عمليات القرصنة الصومالية على الملاحة التجارية. يتمثل الخيار الأول في نشر مزيد من القوات ومهاجمة القواعد الأمامية للقراصنة على الشاطئ في محاولة لحرمانهم من استخدام قاعدة العمليات الرئيسية. وهذا خيار صعب بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى خبرتها السابقة في التدخل العسكري في الصومال. فقد قامت بداية التسعينات بنشر جنودها في الصومال لأغراض إنسانية، إلا أنها سرعان ما وجدت نفسها غارقة في مأزق العنف العشائري. وفي أكتوبر من العام 1993م، تم إسقاط طائرتين عموديتين من طراز بلاك هوك، وقتل 18 من قوات الرينجرز وسحلوا في شوارع مقديشو خلال عملية استهدفت الإرهابي محمد فرح عيديد أحد أمراء الحرب في الصومال، بعدها انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الأراضي الصومالية وهي تجر أذيال الخيبة والفشل، وأصبحت شبه معزولة، وتجنبت التورط في إخفاقات عسكرية وسياسية مماثلة. على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية داوت جراحها، وتبنت دورها مرة أخرى كقوة عظمى وحيدة في العالم، إلا أن آثار الجراح مازالت موجودة بلا شك جراء تدخلها في الشأن الصومالي. وسيكون من شبه المستحيل بالنسبة للرئيس أوباما الحصول على دعم سياسي لإدخال قوات برية إلى الأراضي الصومالية، حتى وان اقتصرت فقط على الشاطئ الصومالي. ولأن القرصنة تعتبر أكبر تجارة مربحة في الصومال (حيث تشير التقديرات إلى أن القراصنة جمعوا أكثر من 80 مليون دولار من الفديات المعفاة من الضرائب خلال العام 2008)، ومن المتوقع أن يقوم القراصنة بإيقاف عملياتهم لفترة مؤقتة فقط، منتظرين بصبر انسحاب القوات، بعدها يستأنفون عملياتهم.

هناك خيار عملي آخر أكثر فاعلية يتمثل في التعاون مع القوى المعتدلة في الصومال، وعلى وجه الخصوص الحكومة القائمة في بونت لاند ، والقيام بدور في تدريب قوات خفر السواحل الصومالية على مكافحة القرصنة، إضافة إلى حملات تثقيفية لتلك القوات تهدف إلى الحد من تجنيد أشخاص جدد، وإقناع القراصنة النشطين بالتخلي عن القرصنة، وتنفيذ برنامج لإعادة تأهيل القراصنة السابقين، وإعادة تاسيس صناعة الصيد المهجورة كبديل ناجع للقرصنة. وهذا سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية ليس من خفض التهديد الذي تشكله

كريستوفر جوتش

القرصنة فقط، بل أيضا تجنب إذكاء المشاعر المعادية للغرب وعدم إضفاء الشرعية على الجماعات المتطرفة. اضافة إلى ذلك، فإن توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل سيساعد في تخفيف استياء الصوماليين جراء تجاهل المجتمع الدولي للأزمة التي تعيشها بلادهم منذ سنوات.

الأزمة الإنسانية

لقد صرف العالم انتباهه عن الصومال بسبب الأزمة الإنسانية التي يعاني منها، والمستمرة منذ 18 عاما، حيث تبدو الأوضاع ميؤوساً منها. ففي العام 1991، عندما سقط نظام الديكتاتور محمد سياد بري، دخلت البلاد في حرب أهلية بين زعماء الحرب المتنافسين على السلطة والمال والموارد الأخرى. وبعد 18 سنة من الحرب الأهلية و14 محاولة فاشلة لتشكيل حكومة، استحقت الصومال بالكاد لقب «الدولة الفاشلة». والاسوأ من ذلك أن الحكومة الفيدرالية الانتقالية الحالية لم تستطع حتى اليوم السيطرة سوى على بعض المناطق في مقديشو معتمدة في ذلك على قوات الاتحاد الأفريقي. والأهم من ذلك أنها لم توفر التعليم والرعاية الصحية والبنية التحية ولا حتى توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية الاخرى لمواطنيها.

في غضون ذلك، عانى الصوماليون من هذا الصراع المتواصل بشكل لا يمكن وصفه. فخلال العقد الماضي، قتل مئات الآلاف بسبب القتال بين الفصائل، والمجاعة والمرض. في السنتين الماضيتين وحدها، شرد أكثر من مليون صومالي ولقي أكثر من 22 ألفا مصرعهم. وأصبح عمال الإغاثة والصحفيون والناشطون في حقوق الإنسان هم الأهداف الرئيسية للمتمردين. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، هناك ثلاثة ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الغذائية. وقد انتشرت أعمال الاغتصاب والقتل والنهب، ولم يشهد جيل كامل من الصوماليين سوى الحرب الأهلية، وبعض من فر منها لم يروا وطنهم حتى الآن. ويقول مواطن صومالي بأنه لم يعد يحلم بمستقبل أفضل لعائلته.

إن الحلول للأزمة الإنسانية في الصومال ضئيلة. ونظراً لعدم وجود حكومة مركزية قادرة على جمع وتوزيع المساعدات ، أو حماية المنظمات الإنسانية في الصومال، فمن الصعب جدا على المجتمع الدولي القيام بأي شيء في الوقت الراهن. ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل مدركة لذلك تماما. ففي العام 2008، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 318 مليون دولار من المساعدات للصومال، في حين أن إدارة اوباما طلبت 103 ملايين دولار فقط للسنة المالية 2010.

كانت الحرب الأهلية عبارة عن صراع بين فصائل مختلفة استمر 18 عاما من أجل توطيد سلطة الدولة في أنحاء البلاد التي توحدت بالكاد خلف حكومة انتقالية ضعيفة. وقد اشترك في تلك الحرب زعماء الحروب والإسلاميون والعلمانيون وإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إضافة إلى مجموعات مختلفة من أجل السيطرة على البلاد في أوقات مختلفة طوال فترة الصراع. وتعد حركة الشباب المجاهدين هي أقوى تلك الجماعات الصومالية اليوم، وهي عبارة عن منظمة إسلامية متشددة تسعى إلى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد. وقد استطاعت هذه الحركة وحلفاؤها كالحزب الإسلامي فرض سيطرتهم على المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال، وتوغلت أكثر في بعض المقاطعات التي تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية الانتقالية في العاصمة مقديشو.

وينتشر المتمردون الإسلاميون في جميع أنحاء البلاد، حيث وجدوا أخيراً المكان المناسب لهم وللجماعات الجهادية الأخرى. فقد تلقى الانتحاري عبد الرحمن مهدي العجيري، الذي قتل أربعة سياح كوريين جنوبيين ومرشدهم في اليمن في 15 مارس 2010 التدريب في أحد المعسكرات التابعة لحركة الشباب المجاهدين جنوب الصومال. وما يثير الخوف أكثر، عودة بعض الأمريكيين من أصول صومالية إلى الصومال لكي يتلقوا التدريب في معسكرات تابعة للإرهابيين، ومنهم الانتحاري الأمريكي الأول شيروا أحمد. فغياب القانون في الدول الفاشلة هو السبب في اللجوء إلى المنظمات الإرهابية التي تبحث عن ملجأ آمن هرباً من جهود البحث الدولية وتحتاج إلى قاعدة للتدريب على العمليات.

فالسيناريو الأسوأ من ذلك هو هزيمة الحكومة الفيدرالية الانتقالية أمام حركة الشباب والحزب الإسلامي وحلفائهم، وإحكام السيطرة على مقديشو (إضافة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال)، حيث تعتبر الصومال أفغانستان أخرى تجذب إليها منظمات إرهابية أخرى كتنظيم القاعدة الذي يسعى إلى الاستفادة من الحرب الأهلية المتواصلة وتصدير العنف إلى أجزاء أخرى من العالم. وقد تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالحاجة إلى التدخل العسكري مجدداً لسحق هذا التهديد الناشئ في الصومال، مع احتمال أن تواجه فشلاً عسكرياً آخر هناك.

أما السيناريو الأفضل فهو أن تنجح الحكومة الفيدرالية الانتقالية في حشد التأييد من كافة العشائر الصومالية والتصدي ولو لفترة مؤقتة لهجوم المتمردين. ولكن حتى في هذه الحالة، من غير المرجح أن تستطيع الحكومة الفيدرالية الانتقالية المفتقرة إلى القدرات والمسئولية والمصداقية في إلحاق الهزيمة بالتمرد بشكل دائم، ناهيك عن القدرة على التوصل إلى تسوية سياسية.

الولايات المتحدة الأمريكية لديها القدرة على بناء أساس لتسوية مستقبلية بعدة طرق. أول هذه الطرق القبول بإشراك القوى المعتدلة على الواقع الصومالي، فالتدخل العسكري ليس فقط خطراً على حياة الجنود الأمريكيين، ولكنه أيضا يولد الاستياء، الأمر الذي يعطي مبرراً للحركات المتطرفة أن تلجأ إلى العنف من منطلق أنها حركات قومية تقاتل من أجل سيادة الدولة الصومالية. أما الطريقة الثانية فتتمثل في إدراك الصوماليين أنفسهم أنه يتعين عليهم إيجاد حل جذري لمشكلتهم. لقد كانت هناك 14 محاولة دولية لتشكيل حكومة تتولى زمام الأمور في بلدهم منذ الإطاحة بمحمد سياد بري عام 1991، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل. وليس بمقدور العالم فرض نظام في الصومال. والطريقة الثالثة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز قدرات العناصر المعتدلة داخل الصومال، واتخاذ تدابير أخرى ضد الجماعات الأكثر تطرفاً. مع أن ذلك قد يتطلب تقديم الدعم للحركات الإسلامية التي ترغب إلى حد ما في تأسيس الشريعة الإسلامية ، كبديل عن الجماعات المتطرفة كحركة الشباب المجاهدين. وأخيرا، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز التعاون بين مختلف المناطق الصومالية.

ويمكن للحكومة الفيدرالية الانتقالية وأرض الصومال وإقليم بونت لأند والقوى الأخرى أن تشكل إئتلافا لاحتواء التقدم السياسي والعسكري لعناصر التمرد الأكثر تطرفاً، والعمل على بناء دولة فيدرالية مستقبلية في الصومال.

على الرغم من أن قضية القرصنة تهدف إلى السيطرة على التغطية الإعلامية الدولية للصومال، إلا إن الأزمة الإنسانية ونشر التطرف في الصومال أشد تأثيراً من ذلك، حيث أن تأثيره لم يعد مقصوراً على الصوماليين الذين قتلوا أو جرحوا أو أجبروا على الفرار من وطنهم، بل تعدى إلى الدول المجاورة، بما في ذلك الدول التي تستوعب ملايين اللاجئين والمشردين القادمين من الصومال. ويمكن أن يشكل نشر التطرف تهديدا للأمن الدولي في أي مكان في العالم، حيث تجد الجماعات المتطرفة كتنظيم القاعدة الفوضى والتطرف الإسلامي أمرا مرحباً به. لذا فإن الحل للمأزق الصومالي المتعدد الأوجه لا يكمن في استخدام القوة، بل يجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز قدرات العناصر المعتدلة في الصومال لإستعادة النظام في بلد ينعدم فيه القانون منذ 18 عاما، وخلق بيئة مناسبة لتسوية النزاع القائم، ومساعدة الصوماليين في إيجاد حل جذري ومشروع لمشكلتهم بأنفسهم.

*** كريستوفر جوتش-تقرير واشنطن**
ترجمة: فوزي الصلوي